خلصت إلى وجود تعاقدات وهمية في مجال الإعمار

حلقة نقاشية تطالب بتعديلات جوهرية في قانون الاستثمار الحالي

□ كربلاء /أمجد علي

مشروع استثماري (ارشيف)

طالبت حلقة نقاشية أقامها مكتب مجلس النواب في كربلاء بالإسراع بتعديل قانون الاستثمار لاحتوائه على التعقيد الروتيني.وأشارت الحلقة التي حضرتها المدى الى وجود تعاقدات وهمية مع أسماء لشركات لا اساس لها.

(الروتين تسبب بعزوف الشركات الاستثمارية)

عزا مدير مكتب مجلس النواب عباس فاضل الكمبر سبب عزوف الشركات الاستثمارية عن العمل بالمحافظة الى الروتين الإداري فضلاً عن الإشكاليات التي تقف عقبة أمام جذب رؤوس الأموال سواء كانت الشركات عراقية أو أجنبية مع غياب البنى الإدارية والقانونية التي تحدد الجهة المخولة بالاستثمار .

وقال الكمبر اننا نسعى في هذه الورشة الى الخروج بتوصيات يقوم أعضاء مجلس النواب برفعها إلى المجلس لإقرارها كالعمل على تغيير أو إضافة فقرات إلى قانون الاستثمار مشيراً الى انه ما يزال يصطدم بالتعليمات الوزارية موضحاً ان ٩٠ بالمئة من المشاريع الاستثمارية تصطدم بالجهات الساندة التي تعتمد على التعليمات ليس لها علاقة بالاستثمار والتي تؤدي إلى حصول كم هائل من المشاكل أمام المستثمر الذي يغادر دون توقيع العقود.

(دعوة إلى إصلاح الخلل)

دعا رئيس هيئة استثمار كربلاء طائف عبد الحسين الى ضرورة العمل على إصلاح الخلل في الهيئة عن طريق تعديل القوانين الخاصة بملكية الأراضي وغيرها .

وقال عبد الحسين هنالك اكثر من ٣٠ فرصة استثمارية ممنوحة بالمحافظة لم نستطع تلبية توفير قطع الأراضي لها بسبب القانون الذي لا يسمح للمستثمر بامتلاك الأرض.

وأضاف عبد الحسين :يجب ان نجذب رؤوس الأموال الأجنبية لكي تنفذ مشاريع لكن الامر يحتاج إلى ثقافة جديدة في العمل الواحد ما زلنا نشكو عدم الثقة بالدوائر الحكومية ونتعامل مع المستثمر على انه حرامي ولص جاء ليسرق أموالنا حسب قوله

وأشار الى ان أساس العمل الاستثماري هو ثلاثة أشياء الارض لبداية أي مشروع والمستثمر والهيئة بصفتها القانونية والثالث التمويل وأي طرف مفقود يعني إن الاستثمار يعاني من خلل.

ولفت الى ان المحافظة بحاجة إلى ٢٠٠ فندق كونها مدينة سياحية من خلال توفير الأراضي مقترحا ان يكون هناك جرد لكل أراضي كربلاء القابلة لتنفيذ المشاريع الاستثمارية لتكوين قاعدة بيانات وخارطة استثمارية جيدة واعتبر محافظ كربلاء آمال اندين الهر الاستثمار هو وجه التغيير بعد سقوط النظام البائد مشيرا إلى إن العالم كله يسير عليه.وقال الهر هناك مشاكل تعيق الاستثمار بالعراق وعلى مجلس النواب ان يضع الحلول المناسبة كونه الجهة التشريعية مشيراً إلى ان ما ينفذ بالوقت الحاضر من مشاريع بالمحافظة يأتي عن طريق الوزارات بما فيها محطات الكهرباء.

ودعا الهر إلى تطوير القوانين بالإضافة الى إعطاء الصلاحيات الحقيقية للمحافظات .

(المشاركة في رأس مال المشروع)

اقترح مدير البلدية المحافظة مازن الياسري ضرورة دخول الدولة طرفا ثانيا بالمشروع من خلال البنى التحتية على الأقل مبيناً ان المستثمر لا يدخل في هذه التفاصيل كونه يريد تنفيذ المشروع المحدد .

وقال الياسري :ان المشكلة تكمن بالقوانين والتعليمات وعلى مجلس النواب ان يضع فارقا مابين القوانين والتعليمات مبيناً ان قانون الاراضي يشوبه الكثير من المشاكل كنزاعات الملكية وغيرها . وافاد نائب رئيس مجلس المحافظة نصيف جاسم ان المحافظات والحكومات المحلية فشلت في الاستثمار لعدم وجود الثقافة الاستثمارية فضلاً عن عدم قدرة الموظفين ان يفرقوا بين الدستور والقانون والتعليمات واشار الى وجود تداخل في الخبرات و الصلاحيات بين المركز والمحافظات وبين الدستور والقوانين لذلك لم تنجح هيئات الاستثمار مع كل المتغيرات التي حصلت في القوانين..

ولفت الى وجود فرص منحتها هيئة الاستثمار كانت وهمية وهذا ما وجدناه في احد المشاريع حين روج للمشروع في العراق و البحرين لمستثمر عراقي لبناني وتبين في لبنان بعد زيارتنا لها إن الشركة وهمية.بل أن هناك شركات تعمل مع الإرهابيين وهي تبحث عن مشاريع في العراق لتمول الإرهاب وهناك مشاريع تعمل وفق أجندات خارجية لتعطيل تنفيذ المشاريع من خلال حجز قطعة الأرض والتوقيع ومن ثم عدم لبدء بالعمل لتلكؤها وإعطاء العديد من الحجج.

فضاءات

■ ثامر الهيمص

اقتصادنا في قانون التوازن

هذا القانون بات من المؤكد ضرورة وهو عموما" يعني تقاسم الدرجات الخاصة بين المكونات الثلاثة ،ليأتي تعويضا" عن تشريع دستوري يثبت المحاصصة على الطريقة اللبنانية . وهكذا يبدو أن الأمور تشير بهذا الاتجاه .

ولاشك أن اقتصادنا سيكون أول متصد لهذه الهجمة عندما يتم تقاسم المواقع المؤثرة جدا" في القرار الاقتصادي اذ ثبت إن الأزمات السياسية والاقتصادية في المحصلة النهائية هي عملية تغانم وما يترتب عليه من شعارات ، وبما أن اقتصادنا يسير باتجاه المحاصصة والدور البارز تدريجيا للقطاع الخاص كما ضمنها الدستور والعهد الدولي فإن الأمور سوف لا تتوقف عند تخوم المرافق الحكومية . لأنه وببساطة شديدة أصبح الكثير من رجال الدولة لهم باع اقتصادي خصوصا" في الجانب التجاري أما القطاعان الصناعي والزراعي فإنهما يراوحان في خانة التأجيل لان الاسد التجاري يهيمن على القرار الاقتصادي وكلنا نشهد صراع التعريفة الكمركية الخاضع للتأجيل فقط .

وحتى المصارف الأهلية بما أنها مازالت غير مسيسة فإنها ستراوح كثيرا" فهي مطلوب منها أن تقدم أربعين خدمة مصرفية وهي الآن تؤدي ثمانية منها . وكذلك رفع رأسمالها أربعة أضعاف الحالي . وبنفس الوقت أننا نحتاج مصرفا لكل عشرة الاف نسمة والان أربعون الف لكل مصرف . ناهيك عن حمايتهم في ظرف الارهاب من قبل الدولة . ويعيش أغلبهم على تحويل العملة بالحوالة أو الاعتماد. وأخيرا سمح لهم باستثمار فقط ٢٠٪ من رأسمال المصرف في عملية الاستثمار القائمة على قدم وساق لدرجة أن الدولة تفتش عن الدفع الآجل ! .

ولذلك الصناعة الحكومية اخيرا ولغرض مشاركة القطاع الخاص في عملها هروبا" من مشكلة الكهرباء لأنها رقم صعب في الكلفة وأن المستثمر العراقي ومن خلال مصارفه المسحوقة لايستطيع المساهمة في ظل الكهرباء والتعريفة الكمركية . وتكون امام خيارات المراوحة في مزاد الخصخصة أو مشاركة قطاع خاص أجنبي أو عراقي وهنا ستصدر القوانين التي تلائم الأجنبي أو العربي بالتفاهم مع المتوازنتين وفي هذا المنعطف ستمتد أذرع التوازن الى القطاع الخاص بجناحيه العراقي والأجنبي وستكون خشبة الخلاص لمعاناة قطاعنا الصناعي الحكومي ولا مخرج غيرها . لتأخذ المحاصصة أبعادا اقتصادية صناعية . اما الزراعية فستكون المحاصصة مناطقية ولا بأس في ذلك عندما تمتد أذرع الأخوة الأعداء ومن صغارهم لكي يسيطروا على الاستثمار الزراعي مستثمرين علاقاتهم في الوسطين الحزبي والبرلماني . هذا في تفاؤل شديد أما هل سيكون الواقع كذلك والى متى فهذا يعتمد على التوازنات الحالية لندخل في الجانب العملي منها ، وهذا ما ستجدده الأزمة الحالية لإنتاج أزمة جديدة تطال عالم النفط والغاز حيث هو الاسد الاقتصادي حاليا" وفي المستقبل اذ يأخذ ابعادا" إثنية ومذهبية ومناطقية وما تفرزه توازنات هذه التقسيمة .

لذلك فإقرار قانون التوازن سوف يكرس المحاصصة والفساد وغياب المشروع الوطني تماما ، وهذه طبيعة الأمور لأنه وببساطة شديدة لا يوجد برنامج وطني اقتصادي شامل يعالج تكامل النشاط الاقتصادي بمختلف تجلياته (الزراعية والصناعية والنفطية والمصرفية والتجارية والسياحة) فالتطاحن أو التعايش من خلال قانون التوازن يعني تلاشي التنمية المستدامة الضامن الأساس لمصلحة الأجيال والوحدة الوطنية .

النجف تحمّل الكهرباء مسؤولية التلكؤ في محطة الحيدرية

□ النجف الأشرف /المدى

حملت محافظة النجف وزارة الكهرباء مسؤولية التلكؤ في محطة الحيدرية الحرارية في المحافظة، مؤكدة أنها لم تتخذ إجراءات قانونية بحق الشركة المنفذة، فيما طالبتها بالتحرك لضمان سير العمل في المحطة. وقال عدنان الزرفي لـ"السومرية نيوز"، إن "العمل في محطة الحيدرية الحرارية قيد الانجاز لكنه متوقف في الوقت الحاضر"، معتبراً أن "المسؤولية تقع على عاتق وزارة الكهرباء لعدم اتخاذها إجراءً قانونياً بحق الشركة المنفذة رغم تلكؤها الواضح".

وطالب الزرفي وزارة الكهرباء بـ"التحرك لضمان سير العمل في المحطة بسبب حاجة المحافظة الماسة لها". وكانت شركة بغداد، إحدى الشركات العراقية، بدأت العمل بمشروع محطة كهرباء الحيدرية الغازية مطلع العام الحالي ٢٠١٢، لإنتاج ٥٠٠ ميغاواط من الكهرباء عبر خمس وحدات توليد طاقة كل منها ١٠٠ ميكاواط. ويذكر أن العراق يعاني نقصاً مزمناً في الطاقة الكهربائية منذ بداية سنة ١٩٩٠، وازدادت ساعات تقنين التيار الكهربائي بعد ٢٠٠٣ في بغداد والمحافظات، بسبب قدم الكثير من المحطات بالإضافة إلى عمليات التخريب التي تعرضت لها مكونات المنظومة الوطنية خلال السنوات الماضية، مما أدى إلى زيادة ساعات انقطاع الكهرباء عن المواطنين إلى نحو عشرين ساعة في اليوم.

خمس قطع بحرية تخصص لدعم تصدير النفط

□ بغداد /المدى

دشنت وزارة النقل ثلاث ساحبات بحرية لإرساء الناقلات النفطية وزورقين لنقل الأفراد خصصتهما لنقل العاملين في الموانئ النفطية، مؤكدة أن استخدام القطع البحرية الجديدة يسهم في تطوير الموانئ النفطية.

وقال وزير النقل هادي العامري لـ"السومرية نيوز"، إن "الوزارة دشنت الساحبات البحرية السندباد ونينوى وكركوك، إضافة الى زورقين للخدمات ونقل الأفراد هما الفراهيدي والسياب، وقد تم تخصيصها للعمل في الموانئ النفطية في ضوء اتفاق مسبق مع وزارة النفط"، مبيناً أن "الساحبات خصصت لإرساء الناقلات النفطية العملاقة، فيما يتولى الزورقان نقل العاملين في الموانئ النفطية العائمة".

ولفت العامري الى أن "القطع البحرية الجديدة ستسهم في تطوير العمل في الموانئ النفطية"، مضيفاً أن "الشركة العامة للموانئ ستحصل على أموال من وزارة النفط مقابل استخدام الساحبات الثلاث والزورقين لدعم عمليات تصدير النفط"، مضيفاً أن "الشركة هي المسؤولة عن إدارة الموانئ النفطية، ومن بين واجباتها تطويرها وتجهيزها بالقطع البحرية".

بدوره، قال مدير الشركة العامة للموانئ عمران راضي إن "انضمام القطع البحرية الجديدة الى الأسطول البحري العراقي سينشط عمليات تصدير النفط عبر الخليج، ويسهل رسو الناقلات النفطية العملاقة"، موضحاً أن "الساحبات الثلاث والزورقين بلغت كلفة تصنيعها في الصين وماليزيا نحو ٣٣ مليون دولار".

من جانبه، أكد مدير قسم الإعلام والعلاقات في الشركة العامة للموانئ أنمار الصافي أن "الشركة وجدت نفسها مضطرة لاقتناء ساحبات بحرية جديدة لان عمليات تصدير النفط في تصاعد مطرد، خاصة بعد تشغيل منصتين عائمتين جديدتين للتصدير خلال العام الحالي"، مضيفاً أن "الشركة كانت تستأجر الساحبات من شركات أهلية لكنها قررت في الآونة الأخيرة الاستغناء عنها بشكل شبه كامل على اثر تكامل اسطولها من الساحبات".

وأضاف الصافي أن "الزورقين السياب والفراهيدي خصصا لنقل العاملين في الموانئ النفطية العائمة، ولأنهما يتميزان بالسرعة والقدرة على مقاومة الأمواج العالية فسوف يختصران ما لايقل عن نصف الوقت الذي كانت تستغرقه الرحلة من الموانئ النفطية الى ميناء أم قصر التجاري وبالعكس".

ويشار إلى أن شركة نفط الجنوب التابعة لوزارة النفط أعلنت في (٢٠ نيسان ٢٠١٢) عن تشغيل ثاني ميناء عائم جديد بطاقة ٩٠٠ ألف برميل يومياً، من أصل خمسة موانئ (منصات أحادية) أنجز منها اثنان، وتبلغ مجمل الطاقة التصديرية للموانئ النفطية العراقية٣,٦ مليون برميل يومياً، تنقسم بواقع ١,٨ من خلال ميناءي البصرة والعمية، و١,٨ عبر الميناءين الجديدين، وهما يقعان بالقرب من ميناء البصرة ضمن المياه الاقليمية العراقية.

وكانت وقعت وزارة النفط في العام ٢٠١٠ عقوداً مع شركات أجنبية لتطوير بعض الحقول النفطية ضمن جولتي التراخيص الأولى والثانية، لرفع سقف الإنتاج إلى ١١ مليون برميل يومياً في غضون السنوات الخمس المقبلة، والى ١٢ مليون برميل يومياً، بعد إضافة الكميات المنتجة من الحقول الأخرى بالجهد الوطني، وتركزت غالبية تلك العقود على تطوير حقول نفطية ضخمة تقع في محافظة البصرة، وأبرزها حقول مجنون وغرب القرنة (١) وغرب القرنة (٢) والزبير.

ويذكر أن العراق ينتج حالياً أكثر من ثلاثة ملايين برميل من النفط الخام يومياً، منها أكثر من مليوني برميل مستخرجة من حقول البصرة، ومعظم الكميات المخصصة للتصدير تصدر بواسطة ناقلات بحرية من خلال الميناءين العائمين الجديدين، علاوة على ميناءي العمية والبصرة (البكر العميق سابقاً)، ويضخ النفط للموانئ الجديدة والقديمة عبر شبكة أنابيب تمتد تحت الماء وتتصل بمستودعات خزن ساحلية تقع قرب مركز قضاء الفاو، نحو (١٠٠ كم جنوب مدينة البصرة)، في حين تصدر الكميات المنتجة من الحقول الشمالية إلى ميناء جيهان التركي المطل على البحر المتوسط عبر أنبوب ناقل، والكميات المتبقية تصدر إلى الأردن باستخدام ناقلات حوضية.

ناقلات نفط (ارشيف)

ملتقى اقتصادي لإعادة إعمار العراق

□ بغداد /المدى

بدء الملتقى الاقتصادي التركي في إسطنبول اعمال منتدى التعاون التركي-الياباني في سوق الطاقة والمقاولات العراقية برعاية وزارة الاقتصاد و لجنة العلاقات الاقتصادية الخارجية ومجلسي الأعمال "التركي- الياباني" و"التركي- العراقي" والخارجية اليابانية. وأوضحت لجنة العلاقات الاقتصادية الخارجية التركية في بيان لها أن هدف المنتدى هو خلق بيئة للتواصل والتعاون بين الشركات التركية واليابانية المهتمة في مشاريع إعادة إعمار العراق،مبينة ان من بين المشاركين وزير الاقتصاد التركي ظفر جاغلايان بالإضافة لعدد كبير من المسؤولين ورجال الأعمال من تركيا واليابان من بينهم رئيس اللجنة التنفيذية في شركة ميتسوبيشي".

وأشار البيان إلى أن" قيمة المشاريع التي سيناقشها الجانبان تتراوح بين ٣ مليارات و ٤ مليارات دولار أمريكي.

وعلى صعيد متصل نقلت وكالة رويترز عن وزير الطاقة التركي قوله انه قد بدأ العمل التقني مع الحكومة المركزية في العراق على شحن النفط الخام من البصرة جنوب العراق عن طريق خط أنابيب كركوك جيهان ومنه إلى ساحل البحر المتوسط للأسواق العالمية . وجاء هذا الإعلان بعد عدة أيام على إعلان حكومة إقليم كردستان أنها ربما ستبدأ ببيع الغاز الطبيعي مباشرة إلى تركيا في غضون عامين.

ويتوقع للعراق أن تتوسع قدرته التصديرية من النفط الخام عام ٢٠١٢ نتيجة لافتتاح محطتين عائمتين جديدتين في منطقة الخليج في وقت سابق من هذا العام بالإضافة إلى العقوبات المفروضة على إيران والتي ستزيد من تجهيزات العراق للأسواق العالمية.

مدير التحرير | رئيس القسم | مسؤول الصفحة | القسم الفني | قسم التصحيح